

Distr.: General  
19 November 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام ٢٠١٦

الدورة الحادية والسبعون

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: التنمية الاجتماعية

ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب

والمسنين والمعوقين والأسرة

تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٩. ويسلط التقرير الضوء على ما اتخذ في الآونة الأخيرة من مبادرات ترمي إلى تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها على الصعيدين الوطني والدولي، ويركز على مواصلة تطوير السياسات التي تتعلق بالأسرة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161215 021215 15-19172 (A)



## أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٤٤/٦٩، أن يقدم إليها في دروتها الحادية والسبعين، من خلال لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تحقيق الدول الأعضاء والوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لأهداف السنة الدولية وعمليات متابعتها. وشجع القرار أيضاً الدول الأعضاء على مواصلة توفير المعلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها دعماً لأهداف السنة الدولية وعمليات متابعتها من أجل إدراجها في ذلك التقرير.
- ٢ - وهذا هو التقرير السادس عن متابعة السنة الدولية للأسرة والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلانها. ويقدم الفرع الثاني من التقرير عرضاً عاماً للمبادرات المنفذة دعماً لتنفيذ أهداف عملية السنة الدولية، على الصعيدين الوطني والدولي. ويركز الفرع الثالث على تطوير السياسات التي تتعلق بالأسرة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتضمن الفرعان الأخيران من التقرير عدة استنتاجات وتوصيات.
- ٣ - وتستند المعلومات القطرية الواردة في الفرع الثاني من التقرير إلى ردود الدول الأعضاء على المذكرة الشفوية التي بعثت بها الأمانة العامة في أيار/مايو ٢٠١٥ عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٩.

## ثانياً - متابعة السنة الدولية للأسرة

### ألف - أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها

- ٤ - كانت أهداف السنة الدولية للأسرة، ١٩٩٤، هي التحفيز على اتخاذ إجراءات محلية ووطنية ودولية في إطار جهود دؤوبة طويلة الأجل في سبيل بلوغ عدد من الأهداف ذات الصلة بالسياسات التي تتعلق بالأسرة. ومن تلك الأهداف زيادة التعريف بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية التي تؤثر على الأسر وأفرادها، مع إيلاء الاهتمام لحقوق جميع أفراد الأسرة ومسؤولياتهم.
- ٥ - ومن تلك الأهداف أيضاً تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على وضع السياسات التي تتعلق بالأسرة وتنفيذها ورصدها، وحفز الجهود الرامية إلى التصدي للمشاكل التي تؤثر على الأسرة. وإضافة إلى ذلك، من أهداف السنة الدولية الارتكاز على نتائج الأنشطة الدولية المتعلقة بالمرأة والطفل والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة (انظر [A/44/407](#) وقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٦).

٦ - وأوصي، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، بإجراء استعراضات وتقييمات لحالة الأسر واحتياجاتها (انظر E/CN.5/2001/4 وقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٦). وكانت أهداف الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة هي بذل جهود ملموسة لتحسين رفاه الأسرة عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية فعالة، ولا سيما في مجالات القضاء على الفقر، ومكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي، وتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق، وكفالة التوازن بين العمل والأسرة، وتحقيق التكامل الاجتماعي، وتعزيز التكامل الاجتماعي والتضامن بين الأجيال<sup>(١)</sup>.

#### باء - المبادرات المنفذة على الصعيد الوطني

٧ - أصدرت الأمانة العامة، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٩، مذكرة شفوية وجهتها إلى الدول الأعضاء للتحقق من المبادرات المنفذة على الصعيد الوطني دعماً لتنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة. وقد ورد أحد عشر رداً من حكومات كل من إسبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وبولندا، وبيرو، والفلبين، وقطر، وكولومبيا، ومالطة، والمكسيك، وهنغاريا.

٨ - ووصفت بعض الدول الأعضاء الجهود الدؤوبة المبذولة في إطار خططها الوطنية المتعلقة بالأسرة من أجل تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها.

٩ - وتركز الوكالة المكسيكية الوطنية للتنمية المتكاملة للأسرة على منع العنف وتسوية المنازعات الأسرية بالوسائل السلمية. وفي بيرو، ترمي الخطة الوطنية لتعزيز الأسرة (*Plan Nacional de Fortalecimiento de las Familias 2015-2021*) إلى دعم الأدوار التي تقوم بها الأسرة في مجالات التربية، والتنشئة الاجتماعية، والرعاية، والحماية الاقتصادية. وفي إسبانيا، تهدف الخطة المتكاملة لدعم الأسرة (*Plan Integral de Apoyo a la Familia 2015-*) إلى النهوض بالحماية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية للأسر وتعزيز التضامن بين الأجيال من أجل التصدي للتحديات الديمغرافية المرتبطة بانخفاض معدلات الخصوبة وبسرعة وتيرة شيخوخة السكان.

١٠ - وأدرجت بعض البلدان أيضاً أولوياتها الوطنية المتعلقة بالأسرة في جميع استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. فالرؤية الوطنية لدولة قطر لعام ٢٠٣٠ تشمل توسيع شبكة الأمان الاجتماعي الموجه نحو الأسرة وزيادة الدعم المقدم للأسر التي تواجه ظروفًا خاصة. وإضافة

(١) انظر الوثيقة A/66/62-E/2011/4، التي أقرتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠١٤.

إلى ذلك، تشمل تلك الرؤية أيضا عددا من التدابير الرامية إلى منع العنف الأسري، وأحكاما تنص على توفير الاستشارات الزوجية والأسرية. وتهدف رؤية الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢١ إلى تعزيز قدرات الأسر من خلال برامج التربية الوالدية والنهوض بحقوق الطفل.

١١ - وقامت بعض الدول الأعضاء أيضا، تماشيا مع هدف السنة الدولية للأسرة، بإنشاء أو تعزيز آليات تنسيق لكفالة إدماج منظور أسري في جميع خطط سياساتها العامة.

١٢ - ففي هنغاريا، تعمل وزيرة الدولة للأسرة والشباب بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني في مجالات السياسات الضريبية والسكنية، وإيجاد فرص العمل وتوفير الرعاية النهارية، وتعمل بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية على تعزيز حماية الطفل ومكافحة فقر الأسر. وفي مالطة، كُلفت اللجنة المعنية بتعزيز الأسرة، التي أنشأتها في عام ٢٠١٤ وزارة شؤون الأسرة والتضامن الاجتماعي، بدراسة الآثار المترتبة على جميع التشريعات ذات الصلة بالأسرة، وباقتراح تشريعات جديدة، عند الاقتضاء. وتدرس اللجنة أيضا تأثيرات التغيرات الاقتصادية على الأسر، وترصد تقديم الرعاية الاجتماعية والمالية وغيرها من الاستحقاقات والخدمات أو السياسات للتأكد من أنها تعزز وحدة الأسرة. وفي قطر، تتولى إدارة التنمية الأسرية مسؤولية تنفيذ الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفل.

١٣ - ووسعت بعض البلدان نطاق السياسات الموجهة نحو الأسرة للحد من الفقر والحرص على التوازن بين العمل والأسرة والتضامن بين الأجيال، تماشيا مع المواضيع ذات الأولوية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.

١٤ - وفي عدد من البلدان أدخلت برامج تحويلات نقدية مشروطة لفائدة الأسر المعيشية الفقيرة التي تعيل أطفالا صغارا، أو وُسِّع نطاق البرامج القائمة من هذا القبيل. ففي كولومبيا، تشمل تلك البرامج برنامج ”زيادة دور الأسر“ (Más Familias en Acción) الذي يرمي إلى تعزيز صحة الأطفال وتعليمهم، و ”شبكة الأمن الغذائي“ (Seguridad Alimentaria Red de) الرامية إلى الحد من الفقر وإلى تحسين سبل حصول الأسر الفقيرة على التغذية. وفي الفلبين، يُشترط على الحوامل أن يلجأن إلى خدمات الرعاية السابقة للولادة واللاحقة لها التي يوفرها أخصائون مهرة لكي يحصلن على استحقاقات نقدية، بينهما يشترط على الوالدين حضور برامج التنقيف والتنمية الأسرية والمشاركة في أنشطة مجتمعية للحصول على منح مالية.

١٥ - وبما أن الأسر التي تعيل أطفالا معرضة أكثر من غيرها لخطر الوقوع في براثن الفقر، فإن عددا من البلدان، منها بولندا وهنغاريا، يوفر تدابير خاصة من قبيل بدلات إعالة الطفل، وتقديم المساعدة إلى الأسر الكبيرة، والمزايا أو الإعفاءات الضريبية وإعانات السكن. وفي

عدة بلدان أوروبية، من بينها إسبانيا وبولندا، ترمي برامج تخفيض الأسعار إلى كفالة حصول الأسر الكبيرة التي تعيل ثلاثة أطفال أو أكثر على خدمات الثقافة والترفيه والنقل.

١٦ - وفي بلغاريا والفلبين أُدرجت في استراتيجيات الحد من الفقر آليات لتوفير فرص العمل لأرباب الأسر العاطلين أو من هم في حالة عمالة ناقصة، وتدريبهم أو إعادة تدريبهم. وفي هنغاريا، توفر خطة لحماية فرص العمل حوافز مالية لمؤسسات قطاع الأعمال التي توظف نساء، ولا سيما أمهات لديهن أطفال صغار السن، ومن هم دون سن ٢٥ عاما وفوق سن ٥٥ عاما. ويُلزم قانون العمل الهنغاري الجديد أرباب العمل بالإبقاء على الوالدين موظفين بدوام جزئي حتى يبلغ أطفالهما سن ٣ سنوات. وتوفر الفلبين المساعدة في مجال العمالة الذاتية لأصحاب المشاريع المدرة للدخل من أفراد وأسر.

١٧ - ويركز العديد من البلدان الأوروبية تركيزا أساسيا على السياسات المتعلقة بالأسرة التي ترمي إلى عكس مسار انخفاض معدلات الخصوبة. وتشير دراسات استقصائية أجريت في أوروبا إلى أنه على الرغم من أن عدد الأطفال المرغوب فيه هو طفلان لكل أسرة، فإن الأسر لا تستطيع تحقيق رغبتها هذه لأسباب منها انعدام الأمن المالي واختلال التوازن بين العمل والأسرة. ولمعالجة هذا الوضع، استثمرت الحكومات في عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز التوازن بين العمل والأسرة، من بينها الإجازة الوالدية، وترتيبات العمل المرنة، وخدمات رعاية الطفل.

١٨ - وسنت بلغاريا وبولندا ومالطة وهنغاريا أحكاما توسّع نطاق الإجازة الوالدية، بما يشمل إجازة الأبوة. وفي مالطة، يتاح لأرباب الأسر العاملين في القطاع العام خيار العمل بدوام جزئي أو العمل عن بُعد، وكذلك استحقاق الإجازة. وفي عام ٢٠١٥، وسعت بولندا نطاق الاستحقاقات الوالدية، التي تأخذ شكل إعانة شهرية تُصرف في أول ١٢ شهرا بعد الولادة، لتشمل العاطلين عن العمل ومن يعملون بموجب عقود قانون مدني، وكذلك الطلاب والمزارعين.

١٩ - ويأتي الاستثمار في النماء في مرحلة الطفولة المبكرة كوسيلة لمنع الاستبعاد الاجتماعي في صدارة خطط عدة دول أعضاء. ففي هنغاريا جرى تحسين مرافق الرعاية النهارية وبدأ صرف منح لأرباب العمل لتشجيع مؤسسات قطاع الأعمال على توظيف أمهات لديهن أطفال صغار السن. وأدخلت مالطة عدة أحكام تتعلق برعاية الطفل وعززت ما هو قائم لديها من أحكام من هذا القبيل، بحيث أدخلت نظام تقديم رعاية الطفل المجانية للأسر الثنائية العائل وللوالد الوحيد الذي يعمل، فضلا عن تخفيض ضريبة الدخل للأسر التي تلحق أطفالها بمراكز رعاية الطفل غير المجانية.

٢٠ - واتخذت حكومات أيضا تدابير خاصة لتعزيز الوالدية المسؤولة وحقوق الطفل في الأسرة. فركزت بلغاريا وبولندا ومالطة وهنغاريا على إخراج الأطفال الأيتام من دور الأيتام وغيرها من مؤسسات الرعاية لكفالة إدماجهم في بيئات أسرية أو شبه أسرية من خلال التبني أو الرعاية من قبل أفراد الأسرة الممتدة، أو الكفالة. كذلك أدخلت تغييرات على نموذج رعاية الأطفال ذوي الإعاقة في بلدان مثل بلغاريا، وهي تغييرات تهدف عموما إلى التحول عن إيداع هؤلاء الأطفال في المؤسسات المتخصصة إلى تقديم الخدمات الداعمة للأسرة والرعاية المجتمعية.

٢١ - وكانت مساعدة الأسر الشابة أيضا من أولويات بعض الدول الأعضاء. ففي هنغاريا، تُمنح إعانة سكن للأزواج الشباب الذين يقررون إنجاب أطفال وللأسر التي لديها أطفال. كذلك، يوفر برنامج لمساعدة الشباب في بولندا إعانات مالية للأزواج الشباب لدفع القسط الأول من ثمن شقة أو منزل.

٢٢ - وأصبحت بعض البلدان توفر أيضا خدمات تهيئة البيئة الأسرية المواتية. فقد وسعت الفلبين نطاق برنامجها لتعزيز الوالدية المسؤولة وبرامجها الخاصة للآباء وسنت أحكاما تنص على توفير الخدمات الاجتماعية للوالدين العازبين. وأنشأت أيضا برامج لمكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ووسعت نطاق المشورة الخاصة بالعلاقة التي تقدم للمخطوبين والعرضان والمتزوجين. وشرعت إسبانيا ومالطة في تنفيذ برامج الوالدية الإيجابية التي تقدم الدعم والإرشاد للوالدين.

٢٣ - ومن بين البلدان التي تنفذ مبادرات تركز على التضامن بين الأجيال أو تعمل على توسيع نطاق تلك المبادرات، نظمت قطر برامج توعية لتوضيح أهمية الروابط الأسرية بين الأجيال. وواصلت مالطة، في إطار سياستها الاستراتيجية الوطنية للحياة النشطة مع تقدم العمر، تنفيذ عدد من التدابير دعما للعيش المستقل والرعاية المجتمعية لكبار السن، من بينها صرف بدل لكبار السن الذين يعيشون في منازلهم أو مع أسرهم وإعفاؤهم من دفع اشتراكات التأمين الوطني إذا ظلوا يعيشون في منازلهم ويستعينون بمقدم رعاية مقيم. وفي هنغاريا، نُظم عدد من المناسبات التي تدعو إلى التعاون بين الأجيال، كان من بينها أسبوع ويوم الأجيال و”الأجيال في المدارس“.

٢٤ - وفي إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، أُطلق عدد من المبادرات للتوعية بالقضايا الأسرية وتعزيز المعرفة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية التي تؤثر في الأسرة.

٢٥ - فرصد الأسرة الوطنية الكولومبي يجمع معلومات كمية ونوعية عن الأسر ويحللها وينشرها بهدف المساهمة في صياغة سياسات وبرامج أفضل بشأن الأسرة. ويدعم المعهد الوطني للسياسة المتعلقة بالأسرة والشباب والسكان في هنغاريا البحوث ويجمع الاستقصاءات ويجري الدراسات وينظم المؤتمرات وحلقات العمل عن مسائل السياسات المتعلقة بالأسرة. ويشجع قسم الدراسات الأسرية في جامعة مالطة البحوث الوطنية والدولية بشأن جميع جوانب الحياة الأسرية ويقدم دورات دراسية وشهادات علمية في الدراسات الأسرية، فضلا عن الخدمات الاستشارية بشأن المسائل المتعلقة بالأسرة. وأُنجزت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر عددا من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية عن إيراداتها ونفقاتها وظروفها المعيشية واستخدامها للوقت.

٢٦ - كذلك، قامت كولومبيا وهنغاريا ومالطة بمبادرات توعية أخرى، من قبيل الحملات الإعلامية، فضلا عن الحلقات الدراسية والمؤتمرات بشأن مسائل تتراوح من العنف المتزلي والرعاية الوالدية الإيجابية إلى مكافحة التمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين. ونظمت كولومبيا حملة إعلامية عن "الذكورة الجديدة" في إطار جدول أعمالها بشأن المساواة بين الجنسين ومنع العنف العائلي. وتعزز هنغاريا التفكير العام الموالي للأسرة، من خلال برامج تدريب للشباب ودورات بشأن العلاقات، وحملات إعلامية تشجع التعاون فيما بين الأجيال وإدارة النزاعات وأنماط الحياة الصحية.

٢٧ - والأيام الوطنية للأسر مناسبات تحظى بشعبية في العديد من البلدان، من بينها إسبانيا، وبولندا، وبيرو، والفلبين، وكولومبيا، والمكسيك. واحتفالا بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة نظمت إسبانيا أيضا حلقات دراسية عن الرعاية الوالدية الإيجابية ونشرت دليلاً إرشادياً عن المساعدة الاجتماعية للأسر.

٢٨ - وقدمت الدول الأعضاء عددا من التوصيات التي تدعو إلى النهوض بتنمية الأسرة كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فاقترحت مالطة تعميم مراعاة المسائل الأسرية في مختلف مجالات السياسات وإجراء تقييمات للآثار المترتبة على الأسر بهدف المساعدة على ضمان استجابة جميع السياسات لاحتياجات الأسر. ويلزم إجراء مزيد من البحوث النوعية والكمية عن تغير الهياكل والديناميات الأسرية من أجل تقييم الاحتياجات والتحديات المتغيرة التي تواجه الأسر ومعالجتها على نحو أفضل. وهذه البحوث ينبغي أن تساعد أيضا على تحديد الاتجاهات الناشئة وتقييم أثر تنفيذ تدابير السياسات على الأسر.

٢٩ - وذكرت هنغاريا أن هدف التنمية المستدامة ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) والهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل

للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) هي الأهداف الأكثر صراحة في مجال السياسات المتعلقة بالأسرة. وذكرت الفلبين الحاجة إلى تعزيز رفاه الأسرة وحمايتها، بينما أكدت إسبانيا أن بإمكان الأمم المتحدة الدعوة إلى إدماج السياسات المتعلقة بالأسرة، ولا سيما ما يتعلق منها بالأطفال، في الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة وسياسات التنمية الاجتماعية. كذلك أوصت إسبانيا اللجنة بالتركيز على العنف الجنساني وتنوّع أشكال الأسرة، فضلا عن تنظيم الأسرة وعمالة الأطفال. وأشارت بيرو إلى أهمية التركيز على السياسات التي تدعم الأدوار التي تقوم بها الأسرة وهي التنشئة الاجتماعية والرعاية والحماية الاقتصادية. وأوصت كولومبيا باعتبار الأسر عاملا من عوامل التنمية، والتركيز على التواصل بين الأجيال. واقترحت أيضا الاعتراف بالأسرة بوصفها صاحبة جماعية للحقوق. وأوصت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر ومالطة بإجراء المزيد من البحوث عن الأسر على الصعيدين الوطني والدولي.

#### جيم - الجمعية العامة

٣٠ - أقرّت الجمعية العامة، على مر السنين، بدور السياسات والبرامج التي تركّز على الأسرة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. وفي الاحتفال الرسمي بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة الذي أقيم في الجلسة العامة الثالثة والستين للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أشارت الدول الأعضاء إلى أن للأسرة دورا أساسيا في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وفي التنمية الاقتصادية وفي حياة أوفر صحة. وقد ركّزت الحكومات على أن ضمان حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين داخل الأسر أمر أساسي في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، ووضع نهج أكثر تكاملا فيما يتعلق بالأسرة يمكن أن يساعد على مكافحة العنف والتمييز ضد النساء والفتيات.

٣١ - وفي حين اتفقت الحكومات على أن الأسر تستحق المزيد من الدعم القانوني والمادي وأن خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ينبغي أن تضع الأسرة في محور سياساتها، لم يكن هناك اتفاق على تعريف الأسرة. فقد ذكرت عدة دول أعضاء أن الاعتراف بمختلف أنواع الأسر من شأنه أن يكفل تحسين حماية حقوق الإنسان لجميع أفراد الأسرة. وأشارت دول أخرى إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن تعريف الأسرة وحدّرت من أن فرض مفاهيم الهوية الجنسية والميل الجنسي في القرارات التي تتناول الأسرة والطفل غير مقبول عالميا وقد يأتي بعكس النتيجة المرجوة<sup>(٢)</sup>. وكما ذكر في تقارير سابقة، من منظور السياسات المتعلقة

(٢) انظر A/69/PV.63.

بالأسرة، يعوّق النقاش المطوّل حول تعاريف الأسرة إحراز تقدم نحو إدراج إشارات عملية إلى الأسر باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية في المحافل الدولية (انظر الوثيقة A/70/61-E/2015/3).

## دال - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٣٢ - في إطار السنة الدولية للأسرة وتماشيا مع أهداف المتابعة، واصلت جهة التنسيق المعنية بالأسرة في شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعزيز المعرفة بالاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية والقانونية التي تؤثر على الأسر وبالأهمية المتزايدة للسياسات الموجهة نحو الأسرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونظّمت الإدارة عددا من اجتماعات أفرقة الخبراء وأنشطة التوعية التي جرى فيها تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة في مجال السياسة المتعلقة بالأسرة. وقدم الخبراء توصيات محددة بشأن سبل تحسين السياسات الأسرية القائمة ووضع سياسات جديدة في ضوء الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية الأخيرة.

٣٣ - وركّز اجتماع فريق الخبراء الذي عُقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٥ وتناول موضوع "تطوير السياسات المتعلقة بالأسرة: الإنجازات والتحديات" على تغيير الأسر، والاتجاهات الإقليمية ومدلولات ذلك على صعيد السياسات، وكذلك قوانين الأسرة وأثرها على وضع السياسات المتعلقة بالأسرة ورفاه الأسرة والحقوق الفردية. وعرض الخبراء وجهات النظر الإقليمية بشأن أطر قوانين الأسرة وأهميتها في تطوير السياسات المتعلقة بالأسرة<sup>(٣)</sup>.

٣٤ - وساهم موضوع الاحتفال باليوم الدولي للأسرة لعام ٢٠١٥، وهو "تولي الرجل المسؤولية؟ المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل في الأسرة الحديثة"، في التوعية باستمرار الهياكل الأسرية الأبوية في جميع أنحاء العالم وضرورة إصلاح قانون الأسرة لضمان حقوق المرأة والطفل داخل الأسر، بما في ذلك من خلال تحسين الوصول إلى سبل الانتصاف من خلال قوانين أسرية أكثر عدلاً<sup>(٤)</sup>.

(٣) تتوفر مواد من اجتماع فريق الخبراء على الرابط التالي:  
<http://undesadspd.org/Family/MeetingsEvents/EGMonFamilyPolicyDevelopment.aspx>

(٤) يتوافر مزيد من المعلومات عن الاحتفال باليوم الدولي للأسرة لعام ٢٠١٥ على الرابط التالي:  
<http://undesadspd.org/Family/InternationalObservances/InternationalDayofFamilies/2015.aspx>

## ثالثا - الاتجاهات الأسرية وزيادة تطوير السياسة المتعلقة بالأسرة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

### ألف - الاتجاهات الأسرية الحديثة

٣٥ - لقد شهدت الأسر على مدى العقود الماضية تغييرات هائلة في كثير من أنحاء العالم استجابة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية ولتغير القيم والأعراف والمواقف الجنسانية أيضا. فصار الزواج يحدث في سن أكبر وتراجعت معدلات الزواج في جميع الدول الغربية وأوروبا الشرقية وأجزاء من آسيا. ويرى البعض أن الزواج فقد وضعه "كمؤسسة"، بينما يرى آخرون أنه مؤسسة "تعاد مأسستها" فحسب وفق مجموعة جديدة من الترتيبات<sup>(٥)</sup>. ويقول البعض إن ارتفاع معدلات الطلاق يبين الافتقار إلى الالتزام وتدهور الأخلاق. ويرى آخرون في الزواج مؤسسة تطورت لتتحترم بصورة أفضل استقلالية الفرد، ولا سيما النساء<sup>(٦)</sup>.

٣٦ - ومعدل الخصوبة منخفض جدا و/أو يتراجع، لا سيما في شرق وجنوب أوروبا وجنوب شرق آسيا، حيث يتأخر سن الإنجاب. وفي البلدان الغربية، تزداد معدلات الإنجاب وتربية الأطفال خارج إطار الزواج. كذلك يرتفع معدل عدم الإنجاب المتعمد، وهذا اتجاه فسره البعض على أنه يبين صعوبة التوفيق بين قيمة الحرية الشخصية وقيمة الأسرة<sup>(٧)</sup>. ويستغرق الانتقال إلى سن الرشد وقتا أطول مما كان يحدث في الماضي ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة سنين التعلّم، وبطالة الشباب، والتعارض بين العمل والحياة الأسرية. ونتيجة لذلك، يقع على عاتق الأسر التي تتضمن شبابا لا يستطيعون أو لا يرغبون في العيش المستقل ويدعمهم ذووهم الشائخون، عبء مالي كبير كثيرا ما يهدد مدخرات تقاعدهم.

٣٧ - وتتزايد معدلات الطلاق على الصعيد العالمي، مع تخفيف البلدان من القيود التي كانت تحد سابقا من إمكانية الطلاق. وفي البلدان الغربية، استقر معدل الطلاق لأن الأزواج يتزايد اختيارهم للمساكنة بدلا من الزواج. وبما أن فسخ القران غير الرسمي لا يُسجّل، أصبحت صلاحية الطلاق لقياس عدم الاستقرار الأسري موضع شك. ولكن الواضح هو

(٥) Frank Furstenberg, "Changing Families around the World: The American Family in a Global Context" ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء بشأن تطوير السياسات المتعلقة بالأسرة: الإنجازات والتحديات"، الذي عُقد في نيويورك في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، وهي متاحة على الرابط التالي:  
<http://undesadspd.org/Family/MeetingsEvents/EGMonFamilyPolicyDevelopment.aspx>

(٦) "The All-or-nothing-marriage" Eli J. Finkel، صحيفة النيويورك تايمز، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤.

(٧) انظر Charlotte Debest, Magali Mauby and the Fecond survey team "Childlessness: a life choice that goes against the norm" p. 3, Population and Societies, no. 508 (شباط/فبراير ٢٠١٤).

تزايد عدم استعداد الأفراد للدخول في علاقات والاستمرار فيها، سواء كانت زواجا أو مساكنة.

٣٨ - وحاليا، يعترف ٢٢ بلدا بزواج المثليين، وثمة اعتراف أوسع نطاقا بالزواج المدني بين المثليين<sup>(٨)</sup>. وتعليقا على القرار الذي اتخذته مؤخرا المحكمة العليا للولايات المتحدة بتقنين زواج المثليين، قال الأمين العام: "إن عدم الاعتراف القانوني بعلاقة المثليين يفتح الباب لحدوث تمييز على واسع النطاق. وسيساعد هذا الحكم على سد ذلك الباب، ويمثل خطوة كبيرة إلى الأمام بشأن حقوق الإنسان في الولايات المتحدة"<sup>(٩)</sup>. كذلك، أصبحت أيرلندا أول بلد يمنح المثليين حقوقا في إطار الزواج من خلال استفتاء وطني، وقد سلّم الأمين العام، بأن ذلك يمثل بذلك خطوة صوب تحقيق المساواة والإنصاف وكرامة الإنسان<sup>(١٠)</sup>. وتماشيا مع هذا التطور، تحدد الحالة الأسرية الشخصية لموظفي الأمم المتحدة بالرجوع إلى قانون بلد جنسية الموظف.

٣٩ - وي طرح تغيير أشكال الأسرة وهيكلها تحديات للنظم القانونية ونظم السياسات القائمة، إذ تتعين على القوانين الأسرية أداء مهمة صعبة هي التوفيق بين عدد من الأهداف التي تتضارب في بعض الأحيان، مثل ضمان حقوق الحضانة لكلا الوالدين، والحفاظ على مصالح الطفل الفضلى، ومنع التمييز بين الجنسين ومنع العنف<sup>(١١)</sup>.

## باء - الوصول إلى العدالة من خلال قوانين أسرية عادلة

٤٠ - تعهد قوانين الأسرة بمسؤوليات كبيرة إلى الأسر، ولكن الجهود المبذولة لتيسير الوفاء بهذه الالتزامات ضئيلة. فالدولة تتدخل في مسائل الزواج أو الطلاق ولكنها لا تقدم إلا دعما محدودا للأسر فيما يتعلق بأمنها الاقتصادي أو مسؤوليات الرعاية. ولا يزال يُفترض أن المرأة

(٨) "Gay marriage around the world"، Pew Research Center، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وهو متاح على الرابط التالي: <http://www.pewforum.org/2015/06/26/gay-marriage-around-the-world-2013/>.

(٩) مركز أنباء الأمم المتحدة، "Ban welcomes US Supreme Court ruling guaranteeing right to same-sex marriage"، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وهو متاح على الرابط التالي: [www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51267](http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51267).

(١٠) قول ورد في محاضرة إيفي التي ألقاها الأمين العام في دبلن كاسل، دبلن، أيرلندا، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥، وهو متاح على الرابط التالي: <http://www.un.org/sg/statements/index.asp?nid=8667>.

(١١) "Family Laws and Access to Justice"، Patrick Parkinson، ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء بشأن "تطوير السياسات المتعلقة بالأسرة: الإنجازات والتحديات"، الذي عقد في نيويورك في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://undesadspd.org/Family/MeetingsEvents/EGMonFamilyPolicyDevelopment.aspx>.

هي مقدّمة الرعاية الرئيسية للأطفال الصغار وغيرهم من أفراد الأسرة الضعفاء. ومع ذلك، أُحرز تقدم بطيء فيما يتعلق بإصلاح قوانين العمل لتمكين الأسر من الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالرعاية في معظم المناطق.

٤١ - وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم، لا يزال التمييز ضد المرأة قائما في القانون، بحيث يتراوح من قوانين ميراث جائزة إلى حقوق حضانة جائزة. ويشكّل التمييز المترسخ في قانون الأسرة تحديا كبيرا على وجه الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، حيث تسود نظم قانونية متعددة، تنطوي على قوانين عرفية ودينية تمييزية<sup>(١٢)</sup>.

٤٢ - والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتأكيد على حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. إلا أن العديد من نظم قانون الأسرة هي نظم أبوية بشكل تتأصل، بحيث تخضع المرأة للرجل في حقوقها كشريكة ووالدة. وعلاوة على ذلك، تشير البحوث إلى وجود ارتباط قوي بين الآراء الأبوية بشأن أدوار المرأة وبين العنف الجنساني.

٤٣ - وفي كثير من الأحيان، يُؤطر الزواج في سلسلة من الإجراءات غير المنصفة للمرأة، من خلال قوانين للطلاق والميراث تحدّ من الخيارات المتاحة لها، وتزج بها في شراك زواج يتسم بالعنف وإساءة المعاملة أو يوقع بكثير من النساء في براثن الفقر عند انهيار الزواج. ولا يزال عنف العشير من بين أكثر أشكال العنف الأسري شيوعا، إذ يشكل في كثير من الأحيان غالبية تجارب النساء مع العنف. وبما أن العنف داخل الأسرة مقبول في كثير من الأحيان، قد تحجم النساء عن طلب المساعدة<sup>(١٣)</sup>. وفي غالبية البلدان، كان معدل النساء اللواتي تعرضن للعنف وطلبن المساعدة أقل من ٤٠ في المائة، وطلبت منهن نسبة تقل عن ١٠ في المائة مساعدة الشرطة<sup>(١٤)</sup>.

٤٤ - وهناك عدة عوامل تزيد من خطر العنف ضد النساء والفتيات، من بينها مشاهدة العنف أو التعرض له في الطفولة، ومحدودية الفرص الاقتصادية، وتعاطي المخدرات، والمواقف التي تتغاضى عن العنف، ومحدودية الأطر التشريعية لمنع العنف والتصدي له. وعلى الرغم من

(١٢) انظر *The United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women)*، *Beijing Declaration and Platform for Action turns 20: summary report* (نيويورك، آذار/مارس ٢٠١٥).

(١٣) على سبيل المثال، يُعتبر ضرب الزوجة أمرا مبررا في ظروف معينة في بعض البلدان من جانب الرجال والنساء على حد سواء.

(١٤) *The World's Women 2015: Trends and Statistics* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.XVII.8).

أن ١١٩ بلدا على الأقل قد سنت قوانين متعلقة بالعنف المنزلي، وأن ٥٢ بلدا لديها قوانين بشأن الاغتصاب في إطار الزواج، فإن التشريعات لا تنفذ دائما بطريقة تدعم النساء الضحايا ولا تميز ضدهن<sup>(١٤)</sup>.

٤٥ - وقد وسعت التشريعات التي سُنت مؤخرا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نطاق تدخل الدولة، من تركيز محدود على العنف الأسري والمنزلي إلى نطاق أوسع يشمل جميع أشكال العنف ضد المرأة. ومع ذلك، فإن التنفيذ الفعال لهذه القوانين لا يزال بطيئا في غياب تدابير لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للعنف الجنساني<sup>(١٥)</sup>. وعلاوة على ذلك، ”غالبا ما تركز هذه القوانين على معاقبة الجناة بدون معالجة العوامل التي تتيح استمرار سلسلة العنف أو معالجة عدم وجود تدابير شاملة تكفل تغيير ثقافة العنف<sup>(١٦)</sup>.

٤٦ - ويتطلب التصدي للعنف الأسري، وعنف العشير على وجه الخصوص، تنظيم أنشطة للتوعية والتثقيف والوقاية، إضافة إلى توفير خدمات الرعاية الصحية والخدمات القانونية والاجتماعية. ومن الضروري أيضا تحسين سبل متابعة الحالات المبلغ عنها لكي تشعر المرأة بأنها في مأى عن الإصابة البدنية ومن الخوف<sup>(١٧)</sup>. وتغيير الأعراف الثقافية والاجتماعية المتصلة باستخدام العنف ضروري أيضا لمنع العنف داخل الأسر. ففي بعض مناطق العالم، يرتبط العنف الأسري بالمعتقدات والممارسات الدينية وبتصور الزواج والعلاقات الأسرية الأخرى على أنها أمور تدخل في إطار الخصوصية. وهذه المواقف لا تجيز للمرأة أن تخرج من علاقة تتعرض فيها للإساءة ولا توفر لها مساعدة تُذكر عند حدوث العنف<sup>(١٨)</sup>.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، في حين أن بعض قوانين الأسرة مستمدة من مصادر دينية، فإن هذا ليس مبررا لانعدام المساواة وللظلم في الأسرة. وبالنظر إلى إمكانية احتواء النصوص الدينية على أحكام قائمة على المساواة ومراعية للاعتبارات الجنسانية، يمكن زيادة النهوض بتعديلات قوانين الأسرة التي تكفل المساواة بين الجنسين وذلك من خلال تنظيم مناقشات

---

(١٥) انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، *Confronting violence against women in Latin America and the Caribbean: annual report 2013-2014*. وهو متاح على الرابط التالي: [http://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/37271/S1500498\\_en.pdf?sequence=4](http://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/37271/S1500498_en.pdf?sequence=4)

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) انظر *The World's Women 2015: Trends and Statistics*.

(١٨) Sylvia M. Assay and others, eds., *Family Violence from a Global Perspective: A Strengths-based Approach* (Los Angeles, Sage Publications, 2014).

مفتوحة وشاملة للجميع بشأن هذه القضايا<sup>(١٩)</sup>. ويشير الباحثون ودعاة المساواة بين الجنسين في البلدان الإسلامية إلى ضرورة تعزيز معايير حقوق الإنسان بوصفها مكملة للتعالم الإسلامية، وذلك لزيادة كفاءة المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

٤٨ - وفي المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية، اعتمدت الدول الأعضاء استراتيجية ترمي إلى الحد من سوء معاملة الأطفال والمراهقين، وتقرّ إجراء تحول في النهج المجتمعي لمكافحة العنف؛ بدءاً من العدالة الجنائية وانتهاءً بمقتضيات الصحة العامة المتعلقة بالخدمات الوقائية والعلاجية<sup>(٢٠)</sup>. ويمكن اعتماد استراتيجية أخرى للوقاية من العنف تتمثل في إعادة النظر في برامج التعليم المتعلقة بالحياة الأسرية أو إعادة إدراجها في المدارس الابتدائية والثانوية. ويمكن لهذه البرامج أن تمثل منطلقاً لدراسة العنف الأسري من خلال التطرق إلى المسائل المتعلقة بتكوين الأسرة وهياكلها وأعرافها والتحديات المرتبطة بها.

#### جيم - السياسات المتعلقة بالأسرة وأهداف التنمية المستدامة

٤٩ - ترتبط أهداف عملية السنة الدولية للأسرة، ولا سيما ما يتصل منها بالسياسات المتعلقة بالأسرة في مجالات الفقر والتوازن بين العمل والأسرة والمسائل المشتركة بين الأجيال، ارتباطاً وثيقاً بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بدءاً من الهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة). ويتوقف النجاح الطويل الأجل في هذين المجالين إلى حد كبير على السياسات التي تستهدف الأسر التي لديها أطفال، والتي ترمي إلى القضاء على توارث الفقر بين الأجيال، من قبيل زيادة موارد الأسرة من خلال التحويلات النقدية أو العينية، وبدلات إعالة الأطفال، والخصم الضريبي.

٥٠ - ويمكن للسياسات ذات المنحى الأسري أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، مما يكفل توفير حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار. فالأسر تؤثر على صحة أطفالها من خلال سلوكها في حد ذاتها فيما يتعلق بالصحة والرعاية. فالأطفال في الأسر التي لديها موارد أكثر ورعاية والدية أفضل يتمتعون عادة

(١٩) مروة شرف الدين، "المساواة بين الجنسين في قوانين الأسرة الإسلامية"، ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء بشأن "تطوير السياسات المتعلقة بالأسرة: الإنجازات والتحديات" الذي عقد في نيويورك في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://undesadspd.org/Family/MeetingsEvents/EGMonFamilyPolicyDevelopment.aspx>

(٢٠) انظر World Health Organization Regional Office for Europe, *Investing in children: the European child and adolescent health strategy 2015-2020* (كوبنهاغن، ٢٠١٤).

بصحة أفضل. وبالتالي، فإن السياسات العامة التي تقدم المساعدة إلى الوالدين بمزيد من الموارد أو تساعدهم على توفير رعاية أفضل تؤدي إلى تحسّن النتائج المتعلقة بصحة الأطفال<sup>(٢١)</sup>.

٥١ - وللسياسات العامة التي تدعم تحقيق التوازن بين العمل والأسرة أثر على صحة الأطفال ورفاههم. فإجازة الأمومة المدفوعة الأجر تتيح للأُم أن تبدأ الرضاعة الطبيعية وأن تواصلها، وهي ممارسة لها صلة بالحد من مخاطر عدد من المشاكل الصحية ووفيات الرضع بوجه عام<sup>(٢٢)</sup>. وقد أظهرت دراسة طولانية لبيانات جُمعت من ١٦ بدلا أوروبيا أن سياسات الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر ارتبطت بها حدوث انخفاض في وفيات الرضع والأطفال، وذلك بعد أخذ متوسط الدخل الفردي والخدمات الصحية وعوامل أخرى مرتبطة بصحة الطفل في الاعتبار. فقد كانت هناك صلة بين الحصول على إجازة مدفوعة الأجر مدتها ١٠ أسابيع وحدوث انخفاض في معدل وفيات الرضع بنسبة تتراوح من ١ إلى ٢ في المائة، والحصول على إجازة مدتها ٢٠ أسبوعا وحدوث انخفاض بنسبة تتراوح من ٢ إلى ٤ في المائة، والحصول على إجازة مدتها ٣٠ أسبوعا وحدوث انخفاض بنسبة تتراوح من ٧ إلى ٩ في المائة<sup>(٢٣)</sup>.

٥٢ - وكفالة حياة صحية وتعزيز الرفاه في جميع الأعمار سيتطلبان توفير خدمات رعاية أفضل لكبار السن في المنزل وفي مرافق الرعاية الرسمية. ويتطلب الأمر أيضا تمديد إجازة الرعاية الوالدية لتشمل رعاية الأقارب الأكبر سنا والأقارب ذوي الإعاقة. وهذا جانب من مسؤوليات الرعاية لا يزال يتجاهله صانعو السياسات إلى حد كبير، وحتما ستزداد أهميته<sup>(٢٤)</sup>.

---

(٢١) Lawrence M. Berger and Sarah A. Font, “The role of the family and family-centered programs and policies in policies”, *The Future of Children*, vol. 25, No. 1 (ربيع ٢٠١٥).

(٢٢) Alison Earle, Zitha Mokomane and Jody Heyman, “International perspectives on work-family policies: lessons from the world’s most competitive economies”, *The Future of Children*, vol. 21, No. 2 (خريف ٢٠١١).

(٢٣) Christopher J. Ruhm, “Parental leave and child health”, *Journal of Health Economics*, vol. 19, No. 6 (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

(٢٤) Livia Sz. Olah, “Changing families in the European Union: trends and policy implications” ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء بشأن “تطوير السياسات المتعلقة بالأسرة: الإنجازات والتحديات”، الذي عقد في نيويورك ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://undesadspd.org/Family/MeetingsEvents/EGMonFamilyPolicyDevelopment.aspx>

٥٣ - وتؤدي السياسات ذات المنحى الأسري دورا هاما في كفالة نتائج تعليمية أفضل للأطفال. فابن وابنة الوالدين المهتمين المساندين تكون سجلات مواظبتهما على الدراسة أفضل، وتكون مواقفهما أفضل تجاه المدرسة وواجبهما المدرسية المتزلية، ويحققان نتائج أفضل، ويطمحان إلى أهداف مهنية أعلى. وبالتالي، فإن لبرامج تعزيز الرعاية الوالدية الإيجابية إمكانات غير مستغلة للإسهام في تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بنجاح الأطفال والشباب في المدرسة والتعلم مدى الحياة.

٥٤ - وهناك حاجة أيضا إلى التركيز على الأسرة لتحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وعلى الرغم من التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واعتماد أطر قانونية وطنية تنص على أن سن الثامنة عشرة ينبغي أن يكون هو الحد الأدنى لسن الزواج، لا تزال ١٥ مليون فتاة دون سن الثامنة عشرة يتزوجن كل عام.

٥٥ - ومن الواضح أن وجود أحكام في القوانين تجرّم وتُبطل مثلا الزواج المبكر والزواج القسري هو جزء من الحل لإنهاء زوج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. غير أن إنهاء زواج الأطفال يتطلب نهجا كليا للتصدي لطائفة الأسباب التي تجبر الوالدين على تزويج أطفالهما في سن مبكرة، والتي تشمل السعي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي لبناتهما. وتشمل بعض الاستراتيجيات الناجحة تقديم منح للوالدين من أجل إبقاء بناتهما في المدرسة، وتوفير فرص العمل وإمكانية الحصول على الموارد، بما في ذلك الأرض، للنساء بما يكفل لهن سبل عيشهن.

٥٦ - ويتوقف تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة أيضا على الاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني. وهذا يتطلب إيجاد حوافز لتشجيع زيادة مشاركة الرجال في أداء المهام الأسرية، وذلك في سياسات سوق العمل وقوانين الأسرة، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية، وأيضا في التعليم<sup>(٢٥)</sup>.

(٢٥) انظر *Men in Families and Family Policy in a Changing World* (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.IV.1).

٥٧ - ولن يتسنى تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بدون إلغاء قوانين الأسرة التي تميز صراحة ضد المرأة. ولذا، فإن إنجاز الهدف ٥ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأحد جوانب الهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، وهو كفالة وصول الجميع إلى العدالة، بالنظر إلى أن قوانين الأسرة في العديد من البلدان تتضمن بعضاً من أسوأ حالات التمييز ضد المرأة<sup>(٢٦)</sup>.

## رابعاً - الاستنتاجات

٥٨ - يمكن اعتبار أن إطار متابعة السنة الدولية للأسرة قد حقق أهدافه الفورية المتمثلة في زيادة الوعي لدى صانعي السياسات والرأي العام بصفة عامة بشأن الأدوار الإيجابية التي تؤديها الأسرة في التنمية، والحاجة إلى اعتماد سياسات فعالة فيما يتعلق بالأسرة.

٥٩ - وعلى الصعيد الوطني، أدى اعتماد تركيز على الأسرة في السياسات إلى النهوض بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للحد من الفقر مع إسهامه في تعزيز حقوق المرأة والطفل، بما في ذلك من خلال تحسين التوازن بين العمل والأسرة والتضامن بين الأجيال، على النحو الموثق في تقارير سابقة.

٦٠ - وللسياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة ميزة إضافية هي إمكانية النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من حيث النجاح في القضاء على الفقر والجوع وكفالة حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار. والسياسات التي تعزز صحة الطفل يجب أن تشمل الأسرة بوصفها مقدمة الرعاية الرئيسية المسؤولة عن نمائهم. وينبغي أن تعزز هذه السياسات البيئات الأسرية الآمنة والمستقرة والرعاية الوالدية الإيجابية.

٦١ - وتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يبدأ في الأسرة من خلال المساواة في المعاملة بين البنين والبنات، والتقاسم العادل للرعاية والمسؤوليات الأسرية الأخرى، وإعطاء قيمة للعمل غير المدفوع الأجر، الذي تضطلع به المرأة في الغالبية الساحقة من الحالات. ويجب ضمان المساواة بين الجنسين في اللجوء إلى القضاء وذلك من خلال قوانين منصفة بشأن الأسرة تتضمن اعترافاً منصفاً بتقاسم حقوق ومسؤوليات الوالدية.

---

(٢٦) على سبيل المثال، لا تزال ٢٤ دولة تحتفظ على المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فيما يتعلق بالمساواة في الزواج والحياة الأسرية، مستشهدة بتعارض المادة مع قوانين دينية أو أعراف ثقافية. انظر UN-Women, *Progress of the World's Women 2015-2016: Transforming Economies, Realizing Rights* (نيويورك، ٢٠١٥).

## خامسا - التوصيات

٦٢ - تُشجّع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على النظر في التوصيات التالية:

(أ) مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها؛

(ب) النظر في تنفيذ السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما فيما يتعلق بدعم جهود القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز رفاه الجميع في جميع الأعمار، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ج) تنقيح قوانين الأسرة بما يتواءم مع القوانين الوطنية لكفالة لجوء المرأة إلى القضاء على قدم المساواة بالرجل.